جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
صادر

رقم	تاريخ	المرفقات
٦٣٧	٢٠٢٣/٨/٢٢	عدد ١٥ مشمولة ٢ عدد ٦ مجمعة

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقريرى الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة والمجمعة الدورية المختصرة للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مدير الإدارة

د. هشام جامع

" دكتور محاسب/ هشام حامد جامع"

تحريراً في: ٢٢/ ٨ /٢٠٢٣

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
للقوائم المـــــالية المستقلة الدورية المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٣/٦/٣٠

إلى الســـادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في ٢٠٢٣/٦/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

فى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة الواردة للإدارة في ٢٠٢٣/٨/١٤ والمعلومات التى حصلنا عليها من الإدارة نشير إلي ما يلي :-

١- تضمين حسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ١.٨مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي :

- نحو١.٣مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ماهية هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

- نحو٤٦٢.٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (أسكندرية ووجه بحري – أسيوط – قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة.

- نحو ٢٠.٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ تتمثل في:-

أ- نحو ١٥.٨ القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مـــــــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية .

ب- نحو ٥ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ بشارع فيصل بمحافظة الجيزة والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" وقامت الشركة بإستئناف الحكم بدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ولم يبت حتى تاريخه فى الشق الموضوعى، مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض ويرجع ذلك فى الأساس إلى عدم إستخدام الشركة حقها القانونى الذى كفلته لها المادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدنى بإبداء طلب اكتساب ملكية الأرض بالتقادم في محكمة أول درجة ، وعندما أبدت الشركة طلبها في محكمة الإستئناف لم تنظر اليه المحكمة وذلك استناداً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والتي تفيد "عدم قبول المحكمة بطلبات جديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الاستئناف.

هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

يتعين إتخاذ اللازم بشأن الإلتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنيين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، وموافاتنا بما إنتهت إليه الدعاوى القضائية المرفوعة، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضى المملوكة للشركة وتحديد المسئولية بشأن المخالفة المهنية بشأن أرض الطوابق والإلتزام بمعيار المحاسبة المشار إليه.

٢- لم تقم الشركة بدراسة مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ويتصل بذلك بلغت الأصول المهلكة دفترياً وما زالت تعمل بنحو ١٣.٤مليار جنيه وفقاً لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٣/٦/٣٠.

يتعين الإلتزام بإعداد الدراسة المشار اليها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) .

٣- لم تتضمن الأصول الاخرى نحو ٥٢٣.٦ مليون جنيه المعادل لنحو ١٧ مليون دولار قيمة السعات المشتراة من إحدى الشركات على الكابل البحرى **Equinano** والتى تم إستلامها طبقا لما ورد بالبيان الفنى .

يتعين إجراء التصويب اللازم مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

٤- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٤٨.٦ مليون جنيه قيمة بعض أراضي ومباني مقامه عليها مسددة بالكامل ولم يتم إبرام عقود بشأنها ومنها نحو ٢٢مليون جنية قيمة أرض ومبنى سوفي سات بمدينة العبور منذ عام ٢٠١٨وكذا أرض المعراج بنحو ٦ مليون جنيه التي صدر قرار من محافظة القاهرة في ٢٠١٩/٣/١٦ بإلغاء قرار التخصيص وتم رفع دعوى قضائية بشأنها ومازالت متداولة بالقضاء .

يتعين سرعة إتخاذ ما يلزم من إجراءات للإنتهاء من إبرام العقود لأرض سوفي سات وبحث موقف الإنشاءات المقامة على ارض المعراج وموقف الدعوى القضائية المشار اليها.

٥- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٧٤ مليون جنيه قيمة أصول تم دخولها الخدمة وتشغيلها دون إضافتها لحساب الأصول الثابته الأمر الذى يؤثر على سلامة حساب الإهلاك وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين ضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء معايير المحاسبة المصرية مع حصر الحالات المماثلة ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٦- تضمن الإنفاق الإستثمارى نحو ٢٦.١ مليون جنيه قيمة دفعات مقدمة عن بعض العقود يرجع تاريخها من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٢٢وبعضها غير مؤيدة بمستندات ومازال رد الشركة متكرر بأنه جارى الفحص مع الجهات المختصة.

يتعين سرعة بحث هذه المبالغ وتسويتها فى ضوء ذلك .

٧- إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخازن بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي -

- نحو ٢٣٠ مليون جنيه قيمة عقود تم ورود مشمولها للمخازن الفرعية (قطع غيار) خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٨ ومازالت مدرجة بحساب الإعتمادات المستندية.
- نحو٦٦مليون جنيه ونحو ٩٩ مليون جنيه على الترتيب فروق بالنقص وبالزيادة لبعض الأصناف بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري ببعض قطاعات الشركة " قطاع النظم" نتيجة التأخير فى تسوية الإيصالات المؤقتة وتوفير المستندات الخاصة بالصرف والإضافة للمخازن.
- نحو ٥٣ مليون جنيه قيمة قطع غيار تم اضافتها لحساب المخزون مقابل التعلية لحساب الموردين دون اقفال حساب الإعتمادات المستندية الخاص بها .
- بلغ قيمة المخزون الراكد نحو ١٣٥مليون جنيه بالمخازن الرئيسية ولم يتم حتي تاريخه الإنتهاء من عمل اللجنة الفنية المشكلة لتحديد موقف باقي المخزون الراكد مقابل انخفاض في قيمة المخزون بنحو ١٥٥.٣ مليون جنيه لمقابلة الراكد والتالف وقد تم تقييمه طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بالقواعد التفصيلية للائحة التخزين بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .
- تبين قيام الشركة ببيع مخزون راكد بنحو ٦.٤٦ مليون جنيه دون تخفيض قيمة المباع حتى تاريخه من المخزون الراكد لعدم موافاة إدارة الحسابات بتسعير تلك الأصناف المباعة علي الرغم من استلام العملاء لها وخروجها من المخازن بأذون صرف ، ونشير فى هذا الصدد إلى وجود تفاوت كبير في تقييم قيمة المهمات للوط رقم ٢٠٢٢/٣٨٧ المراد بيعه بموافقة بيئية حيث تم تقييمه من لجنة التثمين بالشركة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣ بمبلغ نحو ١٢٦.٨ مليون جنيه بعد مراعاة ظروف اللوط وسعر السوق المحلي ونوعيته وحالة المهمات ٠٠٠الخ في حين تم تقييمة بمعرفة شركة الخبراء

للتثمين بنحو ٥ مليون جنيه بتاريخ ٣/٦/ ٢٠٢٣ وقد إعتمدت الشركة على هذا التقييم وتم البيع بنحو ٥.٧٥٠ مليون جنيه ولم تقم الشركة بدراسة اسباب التفاوت الكبير قبل إتمام البيع .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك .

- وجود عجز بمخزن الكوابل الفرعي بمنطقة إتصالات دمياط بنحو ١.٨ مليون جنيه وتم إبلاغ الشركة بذلك في تقريرنا المبلغ في ٢٠٢١/٨/١٠ولم نواف بما تم في هذا الشأن، فضلاً عن وجود فروق بنحو ١.٦٧مليون جنيه في قيمة المهمات المسلمة للمقاول (دار العمارة) وفقا للمستخلصات المقدمة منه وعددها٢١ مستخلص عن العقد رقم (٢/٢٤/٢٠١٩/٤٢٢) ومازال الموضوع قيد الدراسة والفحص لحصر كافة الفروق.
- ما زال رصيد حساب المخزون يتضمن مهمات تحت الفحص فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمبلغ نحو ١.٥ مليون جنيه تمثل أخطاء فى معالجات محاسبية سبق للشركة القيام بها ولم يتم تصويبها منذ ٢٠١٩ حتى تاريخه.
- نحو ٥.٩ مليون جنيه ضمن المخزون قيمة عدد (٦٧٨٠عدة تليفون) تم شراؤها في٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة بمشروع تأمين الصاغة دون وجود إتفاقيات ملزمة في هذا الشأن، ولم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع، الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة نحو١٤مليون جنيه قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها.

يتعين سرعة وضع وتفعيل نظام للرقابة والضبط الداخلي للمخازن لوضع القواعد الرقابية اللازمة لشراء الأصناف المختلفة بالكميات وفقا للحاجة الفعلية، مع ضرورة سرعة التصرف في عدد التليفونات المشار إليها بما يعود بالنفع على الشركة، والإلتزام بمعيار المحاسبة المشار إليه، وإجراء التسويات اللازمة لإظهار الحسابات المختصة على حقيقتها.

٨- تضمن رصيد العملاء بعض المبالغ المستحقة بنحو ٨.٨ مليار جنيه وقد تبين بشأنها:

أ- نحو ٦.٩مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة- تتمثل في عملاء (خارج مصر – مقاصة- دوائر داخل مصر) ولم نواف بالأسس التى تم الإعتماد عليها فى تسعير بعض الخدمات المقدمة للعملاء على الرغم من مخاطباتنا المتكررة وأخرها خطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٢ للتحقق من صحة أرصدة العملاء والإيرادات.

ب- نحو ١.٥٨مليار جنيه مستحق علي عملاء بقطاعات الشركة المختلفة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠.

ج- نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل الهيئة العامة للطرق والكباري والخاصة بالأعمال المنفذة لخدمة الطرق الإستراتيجية منذ عام ٢٠١٤، ولم يعترف بها العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠.

يتعين موافاتنا بأسس تسعير الخدمات للتحقق من صحة الإيرادات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيداء تلك المبالغ واجراء التصويب اللازم .

٩- وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات، وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء وذلك يرجع نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- إتباع الشركة للأساس النقدي لعملاء المجتمعات المغلقة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها .

ب- بلغ إجمالي متحصلات العملاء المدرجة بالأرصدة الدائنة (تحويلات حكومية- دائنة) نحو٣٤٧.٢ مليون جنيه ولم يتم تسويتها برصيد العملاء (المدين) الخاص بهذه المبالغ.

ج- عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات.

د- عدم وجود سجلات تحليلية لتأمينات العملاء والبالغ قدرها نحو ٣٢٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ لمتابعتها الأمر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة ذلك الرصيد.

ه- عدم إصدار مطالبات لبعض العملاء على الرغم من تسجيل إستهلاكات لهم على شاشة الحاسب ببعض مناطق الشركة وذلك بعد تطبيق نظام BSS منها عدد ٥٠ حالة ما أمكن حصره بقطاع طنطا .

و- استمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر الـ I R U وإنحصار دور الإدارة المالية في قيد البيانات التي يوافيه بها القطاع (دون تفاصيل)، والتى تشمل المطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية والتراسل وbit stream لكبار العملاء خاصة فى ظل عدم إرفاق كشوف الحاسب الآلى مع مطالبات المكالمات الدولية والمحلية للتحقق من صحتها ومتابعتها بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه" تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم

يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذي يتعارض مع توصياتنا .

يتعين إتخاذ اللازم لتلافي أوجه القصور المشار إليها والعمل علي سرعة الإنتهاء من أعمال الترابط بين الإدارات المختصة.

١٠- تبين مخالفة إحدي شركات الاستثمار الرياضي لبنود التعاقد المبرم في ٢٠١٩/١١/٣ مع الشركة بشأن رعاية الشركة لإستاد السلام we البالغ قيمته التعاقدية ٢٠ مليون دولار تم سدادها بالكامل مقدماً في عام ٢٠١٩ لتنفيذ العقد لمدة ٢٥ عام، إلا أن الشركة المتعاقد معها أنهت الرعاية في نوفمبر ٢٠٢٢ ، ولم يتم حسم ما اذا كان سيتم استرداد المبلغ غير المستغل البالغ نحو ٢٦٧ مليون جنيه والذي يعادل نحو ١٧.٥ مليون دولار،أو الدخول في بدائل أخرى .

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستيداء حقوق الشركة مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما سيتم حسمه .

١١- لم يتم تحميل حساب العميل هيئة المجتمعات العمرانية بنحو ٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها من قبل الهيئة بالزيادة عن الإتفاق المبرم بينهما والمدرجة بحساب التأمينات لدى جهات أخرى بالخطأ، وذلك بخلاف قيام هيئة المجتمعات العمرانية بخصم نحو ٢٥ مليون جنيه من مستحقات الشركة تحت مسمى غرامات تأخير وعوائد إستثمارية يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣.

يتعين إتخاذ اللازم لإستيداء حق الشركة طرف الغير وإظهار الحسابات على حقيقتها.

١٢- مازال حساب مدينين الضريبة على (القيمة المضافة عملاء) ظاهراً بنحو ٨١.٥ مليون جنيه بقطاعي الديوان والدولي (رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة) يرجع ذلك الى خطأ في المعالجة المحاسبية لتلك المعاملات منذ سنوات بفصل الضريبة المستحقة عن حساب العميل وعدم تسويتها عند إجراء قيد السداد .

يتعين إجراء التصويب اللازم بتسوية تلك المبالغ.

١٣- تضمن حساب إيرادات استثمارات مالية مستحقة نحو ٩.٨ مليون جنيه تحت مسمى حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات وشركة CITC بنحو ٨.٧ مليون جنيه ، ١.٠٦ مليون جنيه على التوالى (استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) وذلك منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركات المذكورة

على التوزيع في عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ كما لم نواف بالقوائم المالية للشركات وقرارات الجمعية عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ .

يتعين حث الشركات المذكورة لسرعة سداد المبالغ المشار إليها ، وموافاتنا بالقوائم المالية وقرارات الجمعية للشركات المذكورة عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ للتحقق من نتائج أعمال تلك الشركات.

١٤- لم يتم حسم الخلاف بين الشركة وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بشأن بعض الرسوم ترتب عليه قيام الشركة بتكوين مخصص مطالبات فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٧٢ مليون جنيه بنسبة ٢٥% فقط عن جانب من الإيرادات من مستحقات الهيئة عن الرسوم لعامى ٢٠٢١، ٢٠٢٢ ونرى عدم كفايته .

فضلا عن عدم تحميل مصروفات الفترة بنحو٦١.٣مليون جنيه قيمه الرسوم المستحقة عن النصف الأول من عام ٢٠٢٣.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات لحسم الخلاف وتدعيم المخصص وتحميل مصروفات العام بما يخصها ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

١٥- لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ /٦/٣٠ ، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في استرداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لاسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحيا وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيداء حقوق الشركة طرف شركات الكهرباء وتسوية فروق المحاسبة مع الشركة القابضة لمياه الشرب .

١٦- استمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧٢٥ مليون جنيه ،٥٦٩مليون جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، وقامت الشركة بتشكيل لجنة منذ سنوات لدراسة ذلك ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها .

وضمن الحسابات المدينة مبلغ نحو٢١٤ مليون جنيه علي الحسابات المختصة مبالغ تم خصمها من البنوك والمدرجة ضمن حساب/ مديونيات مؤقتة طرف البنوك يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١١ لعدم استيفاء المستندات المؤيدة.

يتعين حصر وبحث كافة الأرصدة المدينة والدائنة وسرعة إنهاء أعمال اللجنة المشكلة لدراسة تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما تسفر عنه اللجنة من توصيات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

١٧- عدم تقييم استثمارات أصول مالية بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والبالغة نحو ٧٤.٨٥٦ مليون جنيه وذلك حيث تم تقيمها بالتكلفة بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

١٨- تم تحميل مصروفات عام ٢٠٢٢ بنحو ٦١٧ مليون جنيه المعادل لمبلغ ٢٥ مليون دولار تتمثل فى رسوم مستحقة سنوياً لإحدى الجهات إلا أنه تبين تخفيض قيمة تلك الرسوم وفقاً للقرار فى ٢٠٢٣/٣/١٩ لتصبح ١٥ مليون دولار لمدة خمس سنوات من عام ٢٠٢٢ .

هذا وقد تم تحميل الربع الأول من العام بنحو ١١٥.٥ مليون جنيه المعادل لمبلغ ٣.٧٥٠ مليون دولار ولم يتم تحميل الربع الثانى المنتهى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بأية مبالغ عن هذه الرسوم .

يتعين إجراء التسويات اللازمة فى ضوء طبيعة تلك المبالغ وما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن .

١٩- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو٢٢.٩ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ١٩.٣٥ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية لوحدات ACCESS MSAN لبعض العقود عن الفترة من ٢٠٢٣/١/١ حتى٢٠٢٣/٤/٣٠ بموجب الإتفاقية الإطارية رقم ٣١/٢٠٢٠/٢١١، ونحو ١.٧٥ مليون جنيه قيمة أعمال management servrce تنفيذ شركة نوكيا عن الفترة من ٢٠٢٣/٥/١٥ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بموجب العقد رقم ٤٩/٢٠٢٠/٢١١ .

- نحو ٣.٥ مليون جنيه قيمة تنفيذ جناح الشركة بمعرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونة والذي لم يتم إنعقاده بسبب جائحة كورونا والمدرج بحساب الإعتمادات.

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

٢٠- لم تقم الشركة بإحتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بعض عملاء الإتاحة التكميلية (هيئة المجتمعات العمرانية) والبالغ ما أمكن حصره منها نحو ١١٠ مليون جنيه

خلال الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بما لايتفق مع معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المشار إليها .

٢١- لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بمبلغي نحو(٢٧٥.٨ مليون جنيه، ٢٠٥.٥مليون جنيه) علي الترتيب علماً بأن هناك بعض الأعمال انتهت بالفعل .

يتعين موافاتنا بالموقف التنفيذي للمشروع للوقوف على التنفيذ الفعلي وإجراء التسويات في ضوء ذلك.

٢٢- لم نتحقق من صحة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ٦١١ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠، لعدم موافاتنا ببعض المستندات المؤيدة للتحقق من التحاسب على خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية.

وقد سبق إبلاغ الشركة ببعض الملاحظات في هذا الشأن بموجب تقريرنا الصادر برقم(٧٢٠) في ٢٠٢٢/٩/١٢ وتم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة لفحص أرصدة قطاع عملاء الشركات والمؤسسات وقد تم موافاتنا بخطاب من الشركة رقم ١٣٢ المؤرخ فى ٢٠٢٣/٨/٨ بشان نتائج أعمال اللجنة المشار إليها والذى إنتهى الى أنه تم فحص وتسوية نحو ٤٨٧ مليون جنيه من الفروق بين أرصدة العملاء الدفترية والأرصدة من واقع الحاسب الألى كما تم فحص وتسوية نحو ٣٠مليون جنيه من المتحصلات المثبتة بالأرصدة الدائنة دون موافاتنا بأى مستندات .

يتعين موافاتنا بالمستندات المؤيدة للتحقق من صحة الإيرادات .

وسرعة موافاتنا بكافة البيانات والمستندات المؤيدة للتسويات المشار اليها فى نتائج اعمال اللجنة وإتخاذ اللازم نحو تلافى أوجه القصور المشار إليها.

٢٣- لم تتضمن الإيرادات نحو٤٢.٣ مليون جنيه – وفقا لبيانات الشركة - قيمة مسحوبات جهاز الخدمة الوطنية من الكوابل النحاسية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٣ فضلا عن عدم استبعاد تكلفة تلك الاستبعادات من سجلات الأصول .

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على نتائج الأعمال .

٢٤- تضمنت الإيرادات بعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦ مليون جنيه خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات لشركة WE DATA لعدم إشتمال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام التحاسب.

يتعين استيفاء المستندات وإجراء المطابقات وإظهار الحسابات على حقيقتها.

الإستنتاج المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي للشركة فى٢٠٢٣/٦/٣٠وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن الفترة المحاسبية المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :-

١. وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو١.٠٣٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ للوقوف على صحة الاستبعادات من حساب الأصول، فضلاً عن عدم إدراج السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK - لربط محطات الإنزال الخاصة بالشركة والبالغ قيمته نحو٩٥ مليون جنيه إحكاما للرقابة عليها ، للوقوف على صحة الإستبعادات من حساب الأصول.
- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

يتعين إجراء التصويب اللازم لتلافي أوجه القصور بسجلات الأصول الثابتة لإحكام الرقابة عليها، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية .

٢. عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها.

يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم في هذا الشأن مع إنشاء سجلات تحليلية للعملاء وللتأمينات إحكاما للرقابة عليها.

٣. استمرار الشركة في الاستثمار في شركات[1] بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية علما بأن قيمة الاستثمارات المشار إليها تمثل نسبة ٣٥% من الاستثمارات المتاحة للبيع .

يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم فى هذا الشأن مع ضرورة إعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمارات المذكورة.

٤. وجود مبالغ متحفظ عليها لدى البنوك منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٦.٦ مليون جنيه منها (نحو ٤٥ مليون جنيه غير مربوطة كودائع وأوعية إدخارية) مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ أسوة بالمتبع مع بعض البنوك ، كما نشير إلى عدم وقوفنا على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة برفع الحجز عن مبالغ بنحو ١١.٦ مليون جنيه يرجع بعضها منذ عام ٢٠١٢.

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ عن بعض الإلتزامات المحتملة والواردة بمصادقة البنك العربى بشان المبالغ المحتجزة ببعض الجهات".

يتعين بحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والإفصاح فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

٥. استمرار الشركة في صرف مبالغ لبعض العاملين بجهات حكومية بصفة شخصية دون إخطار الجهات التابعين لها لإدراجها ضمن الحصر الوارد بالمخالفة للمادة رقم (٢) من القانون رقم (٦٣) لعام ٢٠١٤ الخاص بالحد الأقصى للأجور والتي تضمنت " أن يتم إخطار الجهة التابع لها العامل بكافة المبالغ المنصرفة له بأي صورة ".

يتعين الإلتزام بما يقضي به القانون المشار إليه فى هذا الشأن.

[1] - العربية لتصنيع الحاسبات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول.

٦. مخالفة الشركة للائحة التجارية والتي تقضي بإيقاف تقديم الخدمة في حالة عدم إلتزام العميل بالسداد .

الأمر الذى ترتب عليه تضخم المديونية على العميل شركة نور لنظم المعلومات حيث بلغت فى٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٩٨ مليون جنيه (عملاء وأوراق قبض) .

وقد تبين قيام الشركة بتكوين إضمحلال بكامل تلك القيمة (تم تدعيم الإضمحلال خلال الربع الثانى لعام ٢٠٢٣ بنحو ٧٦٥ ألف جنيه) الأمر الذى يشير إلى تأكد الشركة من عدم إمكانية تحصيل المبلغ المشار إليه .

وعلى الرغم من ذلك قامت الشركة بعقد إتفاقية للتسوية بينها وبين الشركة المذكورة (في ٢٠٢١/١/١٧،وملحقها في ٢٠٢٢/٢/١٣) .

الأمر الذى ترتب عليه تقديم الشركة المصرية للإتصالات خدمات للعميل المذكور دون تحصيل كامل قيمة هذه الخدمات بالمخالفة للإتفاقية المذكورة والتى تنص علي "سداد شركة نور لقيمة الخدمات المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات مقدما" وهو ما تم مخالفته .

يتعين تحديد المسئولية بشأن مخالفة اللائحة التجارية للشركة وما ترتب عليها من أثار فضلا عن استمرار تقديم خدمات للعميل تعود بالنفع فقط عليه دون استيداء الشركة لحقوقها المالية .

٧. لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بشروط مجحفة لها(بعدد ١٠الآف مشترك وبسداد مبلغ نحو٨.٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها) ، بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠، حيث بلغت نسبة المحقق إلى المستهدف من العقد الأول نحو ٤.٥ % فقط .

ونشير في هذا الصدد إلي تضمين العقد الجديد لبعض الشروط منها (تلتزم الشركة المصرية ببيع خدمات"**CNE** " لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد، وأن تسدد الشركة عن ذلك العقد بما يعادل نحو ٢.٣٥٠ مليون دولار، وكذا تم زيادة تكلفة المشترك الواحد

من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%) بدون أيه مبررات لتلك الشروط.

يتعين موافاتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من تدني كل من الإيرادات المحققة منه، وأعداد المشتركين وأسباب الموافقة على التجديد في ضوء تلك الزيادة في الأسعار وتنشيط عمليه جلب مشتركين جدد ، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتصويب الوضع خاصة في ظل إرتفاع سعر الدولار وعدم وجود نظام تجاري عادل (طبقاً لما ورد برد الشركة) .

٨. عدم تحقيق التعاقد مع شركة watch it للحد الأدني من الإشتراكات المنصوص عليها بالتعاقد البالغ قيمته ١٠٠ مليون جنيه بعدد إشتراكات ٥ مليون مشترك عن ٣٦ شهر تبدء من ٢٠٢٠/٦ ، حيث بلغ عدد الإشتراكات المحققة نحو ٢.١٧٠ مليون مشترك .

يتعين مراعاة الحد الأدني من الإشتراكات الملتزم بتحقيقه الشركة المصرية والشركات التابعة في حالة تجديد التعاقد مع تنشيط جلب إشتراكات جديدة .

٩. بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ١٨٧.٩ مليون جنيه منها نحو ٦٧.٧ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد .

يتعين بحث أسباب تلك المتأخرات وعدم التحصيل.

١٠. بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي نحو ١.١٢٢ مليار جنيه بموجب تعاقدات مع بعض الجهات وقد تبين بشأن ذلك :

- عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥.
- عدم الإنتهاء من أعمال تنفيذ المشروع حتى تاريخه والمخطط لها الإنتهاء في ٢٠٢١/٥/٣٠ ويتصل بذلك تحمل الشركة نحو ٢٠٨ مليون جنيه علاوات أسعار وذلك عن الأعمال التي تمت بعد ٢٠٢٢/٩/٢٧.

يتعين موافاتنا بما إنتهت إليه الإجراءات الخاصة بتقنيين الأرض المشار إليها والعمل على الإنتهاء من الأعمال للأستفادة من المشروع .

١١. وجود وقائع إختلاس بناءً على ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز وما استتبع ذلك من تحقيقات أجرتها الشركة بلغ إجمالى ما تم إختلاسه نحو١.٩ مليون جنيه باقى ما تم إختلاسه من بعض العاملين بمنطقة الدقهلية ولم يتم توريده وما زال الموضوع قيد التحقيقات ، وذلك بخلاف وجود فروق بين ما تم توريده للخزينة وبين المحصل من واقع شاشات الحاسب الآلى بسنترال الدقى عن الفترة من عام ٢٠١٨ حتى فبراير ٢٠٢١ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢.٥ مليون جنيه، نحو ٢٧٤ ألف جنيه بسنترالات بنى سويف ولم توافينا الشركة حتى تاريخه بما تم إتخاذه من إجراءات بشأنها.

يتعين موافاتنا بما إنتهت إليه التحقيقات في هذا الشأن .

تحريرا فى ٢٢/٨/٢٠٢٣

مديرو العموم

نواب مدير الإدارة

"محاسب / خالد حسن سالم "

"محاسب / فهمى محمد عبد النبى"

"محاسبة / هويدا السيد صابر "

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

" محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز"

"محاسب / خالد عبدالمحسن إسماعيل"

"محاسب / عاطف السيد عبد السلام"

"محاسبة / فايزة محمد كامل "

"محاسبة / سوزان صلاح الشناوى "

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــــالية المجمعة الدورية المختصرة في ٢٠٢٣/٦/٣٠

إلى الســـادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للإتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المختصرة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " وشركاتها التابعة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ وكذا القوائم المجمعة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة عمل إستفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والواردة للإدارة في ٢٠٢٣/٨/١٤والمعلومات التى حصلنا عليها من الإدارة نشير إلي مايلي :-

١- تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية في ٢٠٢٣/٦/٣٠ باستخدام قوائم مالية للشركات التابعة غير معتمدة ولم نواف بتقارير مراقبو الحسابات عن مراجعة تلك القوائم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها ، وكذا باستخدام بيانات مالية غير معتمدة وغير مدققة للشركات الشقيقة (خدمات التوقيع الإلكتروني ، فودافون) في ذات التاريخ الأمر الذي لم يمكننا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة .

ويتصل بما سبق ما ورد من تحفظات بتقرير مراقب الحاسبات الخارجي عن مراجعة القوائم المالية لشركة ميرك (شركة تابعة) في ٢٠٢٣/٣/٣١ ، ولم نقف علي ما اتخذته الشركة المذكورة من إجراءات لتلافيها بقوائمها المالية في ٢٠٢٣/٦/٣٠.

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة والشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير مراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم .

٢- **تضمين حسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ١.٨مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره تبين بشأنها ما يلي :**

- نحو١.٣مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ماهية هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

- نحو٤٦٢.٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (اسكندرية ووجه بحري – اسيوط – قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة.
- نحو ٢٠.٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ تتمثل في:-

أ- نحو ١٥.٨ القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مـــــــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية .

ب- نحو ٥ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ بشارع فيصل بمحافظة الجيزة والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" وقامت الشركة بإستئناف الحكم بدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ولم يبت حتى تاريخه فى الشق الموضوعى، مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض ويرجع ذلك فى الأساس إلى عدم استخدام الشركة حقها القانونى الذى كفلته لها المادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدنى بإبداء طلب اكتساب ملكية الأرض بالتقادم في محكمة أول درجة ، وعندما أبدت الشركة طلبها في محكمة الاستئناف لم تنظر اليه المحكمة وذلك استناداً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والتي تفيد "عدم قبول المحكمة بطلبات جديدة في الاستئناف وتحكم

محمد ...

المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الاستئناف .

هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ عن وجود أية قيود على ملكية الاراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

يتعين إتخاذ اللازم بشأن الإلتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنيين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها ، وموافاتنا بما إنتهت إليه الدعاوى القضائية المرفوعة، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضى المملوكة للشركة وتحديد المسئولية بشأن المخالفة المهنية بشأن أرض الطوابق والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

٣- أظهرت قائمة المركز المالى استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والبالغة نحو ٧٤.٨٥٦ مليون جنيه بالتكلفة وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

<u>الإستنتاج المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بعالية في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح -في جميع جوانبها الهامة- عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ وعن نتائج أعمالها المجمعة وعن تدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-</u>

١. ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات (استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نورد بشأن بعضها ما يلى :

أ- **شركة صندوق تنمية التكنولوجيا** مستثمر فيها بمبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦.١٥ % من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد استثمار بنحو ٢٠.٩٢٢ مليون جنيه فقط منذ بداية الإستثمار وحتى تاريخه .

وقد تم إتخاذ قرار تصفية الصندوق الأول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمده ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الإستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً ، وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة تخارج المصفي من استثمارات الصندوقين الأول والثاني خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، وتمت الموافقة على توزيع الأرباح من بيع شركة "Veseta" وسيتم التوزيع بعد اعتماد هيئة الرقابة المالية نظراً لكون الصندوق

محمد ...

تحت التصفية ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بموافقة هيئة الرقابة المالية علي قيام الصندوقين الأول والثاني بتوزيع الأرباح وتم التحويل بالفعل وسيتم توزيع الأرباح علي المساهمين كما تمت الموافقة علي توزيع الأرباح المرحلة حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ في الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٣ .

يتعين موافاتنا بكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع .

ب- **شـــــركة كويك تيل** مستثمر فيها بمبلغ نحو١١.٥٢٤ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم حساب إضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظراً لتدهور نتائج أعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتي صدور حكم محكمة إستئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بإشهار إفلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار إليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

ج- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منها مبلغ ٢.٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥– يمثل إستكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الإستثمار خلال الأعوام السابقة ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) نحو ١٠.٠١٣ مليون جنيه لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ٨٦.٧٤٩ مليون جنيه بنسبة ١٢٤ % من رأسمالها المصدر ، هذا و قد سبق وأن أوصت لجنة الإستثمار بالشركة الأم فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول إلى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات فى الشركة المذكورة .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة علي مراجعة قوائمها المالية المجمعة بأن الشركة مازالت تحقق خسائر وهو ما يضعف موقف الشركة في حالة التخارج وكذلك عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الأخرين في ضوء الموقف الحالي .

يتعين موافاتنا بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة تطبيقاً لقرار لجنة الإستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦ .

٢. ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) مستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه ، وقد تضمن الحساب مبلغ نحو٢.٥ مليون جنيه (يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦) ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم إستكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير .

محمد ...

هذا وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أن المهلة المحددة التي تم طرحها من قبل الجمعية العمومية لشركة (إيجبت تراست) للمساهم "بى تراست" للتسوية قد إنتهت وأنه جارى إتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المساهم وطرح حصته للبيع بالمزاد العلني ، وقد تم إنعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٣ وتم الموافقة على إتخاذ الإجراءات ضد المساهم لسداد باقي حصته من رأس مال الشركة الغير مسدد حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بأخر المستجدات وموقف الشركة المصرية للإتصالات من شراء حصة المساهم المطروحة للبيع .

٣. إنخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك علي سبيل المثال :-

أ- **الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)** حققت الشركة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مجمل خسارة نشاط بنحو ٤.٥٤١ مليون جنيه ، وصافي خسارة نشاط بنحو ٥.٠٣٣ مليون جنيه ، لتحقق الشركة صافي خسارة بنحو ١٤٤.٤٤٨ مليون جنيه (متأثرة بتكاليف تمويلية - خسائر ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية - بنحو ١٣٩.٤٦٣ مليون جنيه) .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة أن الشركة تعمل حالياً على إدارة الأجزاء المتبقية من أصولها والتى تعد عملياتها بسيطة جداً خلال العام ، ولم نقف علي أسباب إكتفاء الشركة بذلك وعدم سعيها لتحقيق أرباح مستمرة .

ب- **شركة TE GLOBE** بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للاستثمار القابضة- تابعة - فى الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة (TE GLOBE) نحو ٢٣.٠١ مليون جنيه بنسبة مساهمة ١٠٠% وتم بدء النشاط في ٢٠١٦/٤/١٦ ولم نواف بدراسة الجدوي لإنشاء تلك الشركة ، حققت الشركة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مجمل خسارة نشاط بنحو ٨٠٤ ألف جنيه ، وصافي خسارة نشاط بنحو ١.٩٣٣ مليون جنيه ، لتحقق الشركة صافي خسارة بنحو ٢.١١٢ مليون جنيه ، لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ١٧.٠٣٨ مليون جنيه .

يتعين العمل علي النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشركة الأم .

٤. لم يتم تحصيل مبلغ نحو ٨.٧٤٥ مليون جنيه يمثل حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) وذلك منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركة المذكورة على التوزيع في عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، كما لم نواف بالقوائم المالية للشركة وقرارات الجمعية عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ .

يتعين موافاتنا بمبررات عدم تحصيل المبلغ المشار إليه حتى تاريخه، وموافاتنا بالقوائم المالية وقرارات الجمعية للشركة المذكورة عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ للتحقق من نتائج أعمال الشركة.

ويتصل بما سبق لم يتم حتي تاريخه تحصيل مبلغ نحو ١.٠٦ مليون جنيه يمثل حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة CITC (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر).

محمد ...

يتعين اتخاذ اللازم في ضوء أحكام المادة ٤٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تقضي بإستحقاق حصة المساهم من الأرباح وأن يقوم مجلس إداراتها بتوزيعها خلال شهر علي الأكثر من تاريخ صدور قرار الجمعية .

٥. لم نواف بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية لبعض الشركات التابعة والشقيقة والخاصة بإعتماد قوائمها المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

يتعين سرعة موافاتنا بها .

تحريرا في ٢٢ /٨/ ٢٠٢٣

مديرو العموم

نواب مدير الإدارة

"محاسب / خالد حسن سالم "	**"محاسب / فهمى محمد عبد النبى"**	**"محاسبة / هويدا السيد صابر "**

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

" محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز"	**"محاسب / ايهاب محمود سالم "**	**"محاسب / خالد عبدالمحسن إسماعيل"**
"محاسب / عاطف السيد عبد السلام"	**"محاسبة / فايزة محمد كامل "**	**"محاسبة / سوزان صلاح الشناوى "**

محمد ...